جامعة تكريت
كلية التربية للعلوم الانسانية
قسم التاريخ
دكتوراه إسلامي
المادة: منهج البحث

المحاضرة الثالثة

نقد الأصول وتنقيحها والحكم عليها

أ.د. قبس فاروق صالح

٢٠٢٥ / ٢٠٢٦

نقد الاصول

بعد أن ينهي الطالب من جمع الأصول أو المصادر الأولية، والمراجع الثانوية التي تخص موضوع بحثه، ينبغي له قبل أن يشرع في تدوين المعلومات عنها، أن بنعم النظر قليلاً في أصالة ما لديه منها، لأنه لو ابتدأ العمل باستخراج المعلومات من أصل من الأصول التي عدها حقيقية، ثم تبين له فيما بعد أنها ليست كذلك، وأنها وضعت للمغالطة أو التضليل أو التزوير، لضاع وقت الباحث سدى، لذا وجب عليه أن يتأكد أولاً من أصالة الأصول ويتثبت من خلوها من كل دس وتزوير. ولكي يحقق الباحث في التاريخ هذه العملية يجب عليه اتباع طريقة البحث التاريخي، التي تقوم على نقد الوثائق أو الأصول التاريخية . ويكون النقد بالنسبة إلى الآثار المادية المخلفة، كالأهرام أو الزقورات والمعابد، أسهل من الآثار الكتابية، لأن هناك علاقة ثابتة بين بعض الآثار المادية وأسبابها، بحيث إن كل أثر مادي يتكافأ مع مؤثر حقيقي فعلي، ومن اليسير كشف هذا المؤثر وحالته، أما الآثار الكتابية المدونة، فهي آثار عقلية ونفسية، وليست شيئاً بارزاً ملموساً، لأنها علاقات أو رموز لعمليات نفسية معقدة وصعبة التمييز، تشير إلى الأثر الذي تركته الواقعة التاريخية في عقل من شاهدها، وهو الإنسان الذي يتميز على وجه العموم بالتعقيد، وسرعة التأثر والخضوع لعوامل عديدة ومغريات قد تدفعه إلى التحريف أو التزييف، أو الوقوع في الخطأ، أو مجرد الوهم لذا، على الباحث أن يقوم بعملية امتحان قاس للوثائق أو الأصول المتوافرة بين يديه والتي تخص الحادث التاريخي الذي يدرسه. وعليه أن يسأل نفسه بعض الأسئلة التي قد تساعده في الوصول إلى غرضه من النقد، ومنها: هل الوثيقة صحيحة، وأنها في الحالة نفسها التي كانت عليها في الأصل ولم يطرأ عليها تغيير؟ وإذا لم تكن كذلك، فما أن يكون النص الصحيح؟ وما مدى صحة نسبة هذه الوثيقة إلى مؤلفها وماهو زمان ومكان التدوين؟ إن محاولة الباحث للإجابة عن هذه الأسئلة تكون ما يعرف بالنقد الخارجي للوثيقة، ثم تأتي الخطوة الأخرى، للتأكد من النص نفسه ومعناه، وهل آمن به صاحبه، وكان محقاً في إيمانه؟ أو بالأحرى ماذا أراد المؤلف أن يقول بالضبط؟ وهذا يندرج تحت اسم النقد الباطني للوثيقة، وبواسطة هذين المنهجين، يستطيع الباحث أن يصل أولاً إلى تحديد دقيق لصحة الأصول أو الوثائق التي يتعامل معها، وهذا يتم بفضل النقد الخارجي، وثانياً، إلى فهم معنى الوثيقة وهذا ما يقوم به النقد الباطني . وسنشير بشكل موجز إلى كل من هذين القسمين من أقسام النقد . ولكن قبل ذلك تجدر الإشارة إلى أن كثيراً من هذه التساؤلات التي أشرنا إليها سابقاً، يجيب عنها أناس آخرون غير الباحث أو الطالب الذي يتعامل مع الوثيقة. وهؤلاء الأشخاص هم المحققون أو الناشرون، لأن هناك الكثير من المؤلفات التاريخية والأدبية من الأصول الأولية، أو الوثائق قد حققت تحقيقاً علمياً، ونُشرت في طبعات صحيحة، وأجريت عليها عملية النقد الخارجي والباطني (أي الشكل والمضمون) من قبل المحقق، فعرفت صحتها ونسبتها إلى مؤلفها، وبقية الأمور التي تتعلق بمعنى نصوصها، وغالباً ما يكتب أولئك المحققون مقدمات إضافية عن نتائج نقدهم للنصوص التي يحققونها. لذلك فإن عمل الطالب أو الباحث في هذه الكتب المحققة يكون أسهل، لقيام المحقق بكل متطلبات النقد . هذه الأصول، ما حققه بعض المستشرقين أمثال دي غويه وإدوارد سخاو ومرغليوث وليفي بروفنسال وغيرهم، كما قام بعض المحققين العرب أيضاً بإنجاز ونشر طبعات علمية، أمثال صلاح الدين المنجد وإحسان عباس، وغيرهم . أما المخطوطات غير المحققة أو الكتب التي نشرت نشراً غير علمي، دون نقد

أو تحقيق، فتكون مهمة نقدها الخارجي والباطني من صميم عمل الطالب أو الباحث في التاريخ إذا ما احتاجها ضمن أصوله التي تجب مراجعتها وأخذ مادته منها .

١ – النقد الخارجي أو الظاهري : ويهدف هذا النقد، كما أسلفنا، إلى إثبات النص في الوثيقة عن طريق التثبت من خلوه من الزيادة، أو النقص وخلوه من التحريف، فإذا كان المصدر كله أو بعضه مزيفاً أو منحولاً لا يمكن الاعتماد عليه والأخذ منه في كتابة البحوث التاريخية، ولدينا فيما يخص الوثائق حالات ثلاث، الحالة الأولى، أن تكون الوثيقة بخط المؤلف، وحينئذ تعتمدها إذا كانت سليمة لم تتعرض لأي تأكل أو تحريف أو ضياع لبعض أجزائها، والحالة الثانية، أن يكون الأصل مفقوداً، ونسخة الوثيقة التي بين أيدينا ليست بخط المؤلف، بل منقولة عن النص الأصلي مباشرة أو بالواسطة، كما قد نجد في الحالة الثالثة عدداً من النسخ المختلفة لوثيقة ضاع أصلها . وهنا تدعو الحاجة إلى تثبيت النص الأصلي، وتحري أقدم النسخ ومحاولة الباحث أو المؤرخ استخراج النص الأصلي، أو الوصول إلى أقرب صورة له، هو عمل نقدي يتطلب معارف وخبرات متعددة، منها أن يكون الباحث ملماً باللغة التي كتب بها النص، وأن يكون عالماً بالخطوط الخاصة بالنصوص التي يعمل عليها. كذلك يجب أن يكون على علم بالأخطاء الشائعة الخاصة بتلك اللغة والعصر الذي كتبت فيه الوثيقة أو النص، ولا سيما أخطاء النساخ، وبعد أن ينتهي الباحث من تثبيت النص، ينتقل إلى مرحلة أخرى من مراحل النقد الخارجي، وهي معرفة مؤلف الوثيقة، من هو؟، هل هو ذلك الذي يدعي أن الوثيقة من تأليفه؟ أم هو شخص آخر، ويصاحب هذا التساؤل تساؤلات أخرى عن زمن ومكان المؤلف، وبالتالي ما هو تاريخ الوثيقة؟ لأن الوثائق تختلف في قيمتها اختلافاً كبيراً من حيث نسبتها إلى كاتبها الأصيل، أو إلى ذكر اسمه كواضع لها. فهناك بعض الوثائق أو الأصول التي يذكر عليها بصراحة وتوكيد أن فلاناً من الناس هو الذي ألفها، ولكن يجب عدم الثقة مطلقاً بمثل هذا التوكيد، لأن كثيراً من الوثائق قد زيفت لاعتبارات عديدة، منها أن تكون ضئيلة القيمة، فتنسب إلى أحد المشهورين ليرفع من قيمتها، أو قد تكون عظيمة القيمة، فتضاف إلى إنسان من أجل تمجيده، مع أنها ليست له، ونجد على سبيل المثال كثيراً من الكتب التافهة قد نسبت إلى أفلاطون مع أنه ليس مؤلفها، وذلك لكي ترتفع قيمتها كما أن هناك مؤلفات جليلة قد نسبت إلى أناس مغمورين، أو مشهورين من دون حق إن تمييز الوثائق المنحولة من الصحيحة كان أمراً عسيراً بالنسبة إلى الأقدمين، ولكنه أيسر نسبياً في الوقت الحاضر، لأن المحدثين اعتادوا أن يكتبوا أسماءهم على مؤلفاتهم، يضاف إلى ذلك، إن متطلبات الأمانة العلمية في هذه الأيام تجعل من الصعب أن ينسب مؤلف لنفسه ما ليس من وضعه، ولو حدث هذا لسهل اكتشافه. هذا فضلاً عن الحماية التي تضعها بعض البلدان لضمان حقوق المؤلف والناشر وكل ذلك لم يكن معروفاً في العصور الماضية، لهذا فقد وصل إلينا عدد من الأصول والوثائق المجهولة المؤلف، أو المنتحلة، أو التي حاول بعضهم التلاعب بنصوصها عن طريق الإضافة، أو الحذف، أو الشرح والتعليق، وذلك لأغراض مختلفة بعضها بريء وبعضها الآخر غير بريء، ومن هنا كان على المؤرخ الباحث أن يكون دقيقاً في النظر إلى هذه الوثائق، والتثبت من شخصيات مؤلفيها، وأن يفترض مقدماً أن كل الوثائق مزيفة، وعليه ألا يطمئن إلى وثيقة إلا إذا ثبتت لديه صحتها ويتناسى ما يوجد على الوثيقة من إشارات تدل على المؤلف، ويبدأ من جديد في التعرف إلى هذا المؤلف. ويمكن أن يستعين الباحث ببعض

القواعد التي تقوم على ما يسمى بالتحليل الباطن، من أجل استخراج الدلائل التي تفيد في تقديم ما يعرف الباحث بالمؤلف وعصره، والبلد الذي عاش فيه . فيتم أولاً فحص الخط الذي كتبت به الوثيقة، لأن الخطوط تختلف من عصر إلى آخر، فإذا وجدنا مثلاً وثيقة تعود إلى القرن الأول أو الثاني للهجرة، وهي مكتوبة بخط نسخي عادي، فهي منحولة قطعاً، كذلك إذا وجدنا وثيقة منسوبة إلى القرن الرابع للهجرة وهي مكتوبة بخط كوفي قد خلا من النفط والإعجام، فهي أيضاً منحولة . كذلك يجب فحص لغة الوثيقة، لأن بعض الصور اللغوية والتراكيب النحوية لم تستعمل إلا في أماكن وعصور محددة، ومعظم المزيفين يخونهم جهلهم في هذه الناحية، فتبدر منهم ألفاظ وتراكيب حديثة تكشف زيف وثائقهم، وعلى الباحث أيضاً أن يبحث عن الأساليب المكتوب في الوثيقة ويفهمها، فلكل عصر أسلوبه المعتاد في الكتابة .

وهناك من الوثائق القديمة ما اعتراها في مختلف العصور إضافات لا بد من تمييزها عن النص الأصلي. ويمكن تقسيم الإضافات إلى قسمين : الحشو والإكمال، أما الحشو فهو إدخال كلمات أو جمل في نص لم تكن فيه من قبل، إما لغرض الإيضاح، لأن النص قد استغلق فهمه على الناسخ الجاهل أو القارىء غير العالم، وإما أنه أدخل متعمداً، فيضاف أو (يستبدل) بعبارات المؤلف عبارات أخرى، بقصد الإكمال أو التوكيد أو التجميل، أما الإكمال ، فهو كثير الحدوث عند الإخباريين في العصور الوسطى، الذين أكملوا المدونات الخاصة بهذه العصور قرناً بعد قرن، دون أن يهتم المكمل بذكر من أين ابتدأ إكماله وأين انتهي، فاختلطت المادة التي أكملوها بمؤلفات الكتاب الأصليين، الأمر الذي يسبب الحيرة في ما عسى أن ينسب إلى هؤلاء، أو إلى ما قد ألحقه المؤلفون المتأخرون، ويمكن تمييز الحشو والإكمال دون عناء إذا توافرت نسخ كثيرة من الوثيقة، ولا سيما حينما تكون لدينا بعض النسخ التي تمثل النص الأصيل قبل الحشو والإكمال. لكن المهمة تكون أصعب إذا ما كانت كل النسخ المتوافرة قد تم فيها الحشو والإكمال. حينئذ ينبغي الالتجاء إلى دراسة أسلوب الوثيقة، وهل هو واحد من أولها أي آخرها؟ وهل يوجد تناقض أو انقطاع في تسلسل الأفكار؟ وهل كان لواضعي الحشو والإكمال شخصية بارزة ودوافع واضحة في عملهم أو لا؟ ويمكن بواسطة التحليل فصل الوثيقة الأصلية، ولكن إذا اختلط الكلام دون هدف واضح، لا يمكن للباحث أن يميز مواضع الحشو والإكمال، وفي هذه الحالة، يكون من الحكمة كما يقول شارل لانجلوا أن يعترف المرء بعجزه تماماً عن تمييزها بدلاً من افتراض الفروض بعد الفروض» . ومن الأمور الأخرى التي تقع ضمن النقد الخارجي للوثائق، معرفة الموارد التي اعتمدت عليها هذه الأصول، وهل أن الكاتب قد نقل معلوماته عن شهود عيان أو رواه عن غيرهم، وأين تم ذلك؟ وهل كان المؤلف في وضع يمكنه من تسجيل الوقائع بدقة، أو أنه التجأ إلى الخيال والذاكرة في روايته، وإذا ما اعتمد المؤلف على شهود عيان، فيجب على الباحث أن يعلم أن شاهدي حادث معين لابد من أن يختلفا في بعض التفاصيل، فلو وجدنا أن بعض الوثائق تنفق تمام الاتفاق فيما ورد في رواية ما بدقة، فمن المرجح في هذه الحالة حدوث نقل، أوسرقة. ومن اليسير اكتشاف الحيل التي لجأ إليها الناقلون لتغطية عملهم كالتغيرات الخفيفة في بعض الكلمات والاختصار أو التوسع والإضافات والنقل من موضع إلى آخر . وإذا ما كان مؤلف إحدى الوثائق قد نقل عن الآخر مباشرة وبغير وسيط، فمن السهل معرفة التسلسل في النقل لأن الحذف المدخل إلى الدراسات والاختصار يكشفان دائماً عن الناقل . وبانتهاء

الباحث من نقد الأصول، والوصول إلى النص الحقيقي الذي وضعه المؤلف، ومعرفة هذا المؤلف، وشخصيته وعلاقته بالحوادث التي كتب عنها ومدى مشاهدته لتلك الحوادث بنفسه، وكذلك معرفة زمن التدوين، وهل تم ذلك في أثناء وقوع الحوادث أو بعدها بزمن يسير أو بعيد، وأين تم ذلك التدوين، أفي مكان وقوع الحادث، أم في مكان بعيد عنه؟ وبعد الإجابة عن كل هذه الأسئلة يكون الباحث قد أنهى أهم مرحلة من مراحل النقد الخارجي واستعد للانتقال إلى المرحلة الثانية من النقد .

٢- النقد الباطني : بعد الانتهاء من عمليات النقد الخارجي، يتجه الباحث إلى الخطوة التالية، وهي النقد الباطني أو الداخلي الذي يركز على بيان ما قصده مؤلف الوثيقة من كلامه، ثم معرفة صدقه في الرواية، سواء أكان شاهد عيان أم ناقلاً عن غيره، والنقد الداخلي في أصول البحث التاريخي على نوعين، نقد داخلي إيجابي ونقد داخلي سلبي، «فالإيجابي يفسر النص ويظهر معناه، والسلبي يكشف الستار عن مأرب المؤلف وأهوائه ودرجة تدقيقه في الرواية» . ولغرض التوصل إلى نتائج إيجابية في مجال النقد الباطني ينبغي تحليل نتاج عمل مؤلف المصدر الأصلي أو الوثيقة، لأن التحليل ضروري للنقد، ولا بد لكل نقد من أن يبدأ بالتحليل واسترجاع أغلب العمليات التي قام بها المؤلف منذ اللحظة التي شاهد فيها الواقعة التاريخية إلى أن خطت يده حروف الوثيقة التي وصلت إلينا، وهذه عملية معقدة وشاقة، وتحتاج إلى صبر الباحث ووقته ، ويمكن تلخيص هذه العمليات بتقسيم النقد الباطني إلى قسمين، كما أسلفنا، وسنتناول الحديث عن كل منهما على حدة .

أ- النقد الباطني الإيجابي : ويهدف إلى تحليل محتويات الوثيقة للتأكد من معنى الألفاظ ومن قصد المؤلف الحقيقي مما كتبه، أي المعنى الحرفي والمعنى الحقيقي . إن تحديد المعنى الحرفي للنص الموجود في الوثيقة هو عملية لغوية، ولذا، فإن علم اللغات (الفيلولوجيا)، يعد في مقدمة العلوم المساعدة للتاريخ، كما سبقت الإشارة إلى ذلك من قبل، فينبغي أولاً معرفة اللغة التي كتب بها النص، وكذلك معرفة هذه اللغة كما كانت في العصر الذي كتبت فيه الوثيقة، لأن اللغة تتغير بتغير الأزمنة والأمكنة، ويكون الاستعمال في بعض الأحيان لمفردات هذه اللغة شخصياً. وهناك الكثير الألفاظ التي تتغير معانيها وتتعدد على مر العصور بحيث يخطئ المرء في تفسيرها. وعلى سبيل المثال في اللغة العربية، قد نقرأ في نص قديم أن فلاناً التجأ إلى حائط، فيفهم من هذا الكلام أن الحائط هو جدار، في حين أن المقصود من الحائط يكون البستان، أو قد نقرأ أن فلاناً أمسك بيده خريطة فيفهم منها ما نقصده الآن بالخريطة أو الخارطة في حين المقصود يكون كيساً أو سجلاً أو قائمة، كذلك فإن التعبير يختلف معناه بحسب الموضع الذي يوجد فيه، لذا ينبغي أن تفسر كل كلمة وجملة المعنى العام للفقرة، أي بحسب السياق، لا مفردة، فيجب قراءة النص كله أولاً، لا التقاط اقتباسات مفردة منه، فإنه مع ذلك لا يستطيع التأكد من التوصل إلى فكرة المؤلف الحقيقية، فربما يكون قد استعمل بعض التعبيرات بشكل ملتو أو بصورة غير واضحة، ويحدث هذا بالنسبة إلى المؤرخ في حالات كثيرة، كأن يكون قد عبر عن قول من الأقوال من باب السخرية أو التهكم، أو من باب المزاح والمداعبة أو التلميح والتعريض، أو استخدام التشبيهات ، والاستعارات والمبالغات والكنايات، ما يؤدي في أحيان كثيرة إلى أن يظهر النص على غير ما يقصد إليه المؤلف بالفعل. ففي هذه الحالة على الباحث أن يحذر من أخذ النص بحروفه ولابد من محاولة التوصل إلى المعنى الحقيقي الذي قصده كاتب النص والذي اضطر إلى إخفائه لأسباب باطنة أو

أسباب خارجية قد تتصل بالظروف التي وجد بها والحقيقة لا توجد قاعدة معينة يمكن التوصل من خلالها إلى المعنى الحقيقي الذي أراده مؤلف الوثيقة، فلكل نص ظروفه الخاصة التي دعت مؤلفه إلى سلوك هذا السبيل في تضمين المعنى الملتوي تحت المعنى الحرفي، ولكن يمكن كما يقول شارل لانجلوا، «أن نكتفي بصياغة مبدأ كلي وهو حين يكون المعنى الحرفي غير معقول أو مضطرباً أو غامضاً، أو منافياً لأفكار المؤلف، أو للوقائع التي عرفها فينبغي أن نفترض وجود معنى ملتو»، ويمكن أن نعمد، لحل هذا الإشكال، إلى الطرائق نفسها التي اتبعت لتقرير لغة المؤلف ومقارنة المواضع التي توجد فيها عبارات يظن أن فيها معنى ملتوياً، على أمل التمكن من حلها أو حزر معناها الأصلي ضمن السياق. وفي الغالب لا توجد مثل هذه الصعوبات في الوثائق الرسمية، أو في كتب التاريخ بعامة، ولكنها تكثر في الكتب الدينية، أو في بعض الكتابات الأدبية، أو الرسائل الخاصة، ولاسيما إذا ما كانت للمؤلف مآرب أخرى تجعله يفضل عدم الوضوح أو أنه يكتب إلى قراء من عقلية وثقافة خاصة . وإذا ما انتهى الباحث إلى المعنى الحقيقي للنص التاريخي، وما قصده المؤلف فعلاً، فإن عملية النقد أو التفسير الباطني الإيجابي تكون قد انتهت، وأصبح الباحث عارفاً بمعلومات صاحب النص الأصلي، وما أراد أن يقوله في وثيقته .

ب- النقد الباطني السالب : إن النقد الباطني الإيجابي الذي أشرنا إليه في المبحث السابق، لايوصل الباحث إلى نهاية المطاف في بحثه، بل يطلعه فقط على الآراء التي كونها مؤلف الوثيقة وما قصد إليه فعلاً. لكن هذا لا يدل على قيمة هذه الوثيقة من الناحية التاريخية، لأن هناك الكثير ممن الوثائق المتناقضة ، وهذا يؤكد وجوب الشك، واحتمال الخطأ والكذب في الوثائق. وهكذا ، فإن قيام النقد الباطني السالب يهدف إلى نبذ الأقوال الواضحة الكذب أو الخطأ، والارتياب في كل أقوال مؤلف النص التاريخي، لأنه غير معروف أكذب في قوله أو أخطأ، فعلى الباحث في التاريخ أن يشك في كل الوثائق، وأن يفترض عدم الأمانة في كل راو روى أي حادث، وعليه بعد ذلك أن يتحقق من أمانته، لأن نقطة الابتداء في كل علم هي الشك المنهجي، فكل ما لم يثبت بعد يجب أن يبقى في دائرة الشك، ولا يجوز للباحث البت في المعلومات التي تشير إليها الوثائق دون أن تتوافر لديه الأسباب والأدلة الكافية التي تثبت صحتها ويجب على الباحث هنا أن يلاحظ قاعدتين عامتين :

١- القاعدة الأولى : إن الحقيقة العلمية لا تقرر أو تتم عن طريق شهود العيان فقط، فلا يجوز الوثوق في رواية لمجرد أن صاحبها شاهد عيان، بل ينبغي أن تتوافر لدى الباحث الأدلة التي تثبت صحة تلك الرواية، لأن شاهد العيان قد يخطئ، وقد يكون عرضة لكثير من الأوهام .

٢- القاعدة الثانية : لايجوز نقد الوثيقة كوحدة عامة، بل ينبغي تحليلها إلى عناصرها لاستخلاص كل الأقوال المستقلة التي تتألف منها، وفحص كل منها على حدة، لأن الجملة الواحدة قد تحتوي على عدة أقوال مرتبطة، قد يكون بعضها صحيحاً، وبعضها الآخر غير صحيح عن عمد أو غير عمد، ففي عقد البيع ينبغي أن نلاحظ التاريخ، والمكان، والبائع، والمشتري ، والسلعة، والثمن، وكل شرط من شروط العقد ومن أجل استكمال عملية النقد الباطني السالب، يجب النظر في الأحوال التي وضعت فيها الوثيقة، وتمحيص الظروف التي أحاطت بالمؤلف. ولايمكن بطبيعة الحال استعادة كل تلك الظروف والعمليات التي تم بموجبها تدوين الوثيقة،

غير أنه يمكن استعادة جزء منها على الأقل، ويساعد الباحث في هذا المجال ما سبق أن توصل إليه في النقد الخارجي عن شخصية المؤلف وأمانته ومدى ثقة الناس به، والعصر الذي كتبت فيه الوثيقة، والوثائق المشابهة التي روت الحادث نفسه . كذلك معرفة عواطف المؤلف وعاداته وأهوائه وبيئته وغير ذلك من الأمور التي تساعد في الكشف عن عوامل الكذب أو الخطأ، أو الانخداع فإذا ما تم جمع كل هذه المعلومات، يتجه النقد إلى ناحيتين :

1- التثبت من الصدق والعدالة أي هل كذب المؤلف أم لم يكذب؟

2- التثبت من صدق المعلومات التي أوردها المؤلف ومبلغ دقتها، وهل أخطأ، أو خدع بشأنها أم لم يخطئ ولم يخدع ؟ . ويمكن تلخيص هذين الاتجاهين في كلمتين «النزاهة والدقة» فالنزاهة تتعلق بأمانة المؤلف في رواية الحادث، فإن الأسئلة تتجه إلى إمكانية أن يكون المؤلف قد كذب في روايته أو وجد في ظروف حملته على الكذب وماهي هذه الظروف؟ إن الأسباب التي قد تدفع بالمؤلفين عادة إلى الكذب عديدة ويمكن الإشارة إلى أبرزها فقط :

1. الكذب طمعاً في مصلحة شخصية أو منفعة عملية، لخداع القارئ، وسوقه إلى استنتاج خاص، أو لحمله على القيام بعمل معين، أو صرفه عنه. ويكون الدافع لهذا الكذب هو الفائدة المادية، ويكثر هذا النوع من التزييف في التواريخ الرسمية الخاصة بالطبقة الحاكمة التي ينتمي هذا المؤلف إلى حاشيتها، فيكذب في الأخبار لصالح هذه الطبقة، لذا ينبغي للباحث أن يكشف غرض المؤلف من تدوين الوثيقة ككل .

2 . وقوع الكاتب في موقف قاهر يرغم فيه على الكذب أو التلفيق ويحدث هذا في حالات كثيرة منها أن تكون هناك حاجة إلى كتابة وثيقة وفقاً للقواعد أو العادات ولكن لعدم توافر ظروف تتماشى مع هذه القواعد، يضطر إلى الكذب والتقرير بأن الظروف كانت طبيعية في وقت معين، بغض النظر عن الواقع التاريخي، ففي كل محضر تقريباً هناك بعض الكذب اليسير فيما يتعلق باليوم والساعة أو المكان، أو عدد الحاضرين أو أسمائهم.

3. ومن المحتمل أن يشايع المؤلف فئة معينة من الناس (أمة،حزب، فرقة سياسية، دين أسرة، فلسفة، إقليم، مدينة)، فتحمله عاطفته على إبراز النواحي المشرقة لجماعته أو إعطاء فكرة حسنة عنهم وسيئة عن خصومهم .

4. الانسياق وراء الغرور الفردي أو الجماعي والكذب بغية تجميد شخصية معينة، أو الجماعة التي ينتمي إليها، لذا ينبغي للباحث ألا يميل دائماً إلى تصديق الأقوال التي تضفي مظهر الأهمية والنفوذ على كاتب الوثيقة أو الجماعة التي يناصرها .

5. ويمكن لكاتب الوثيقة أن يزيف ما بها من الأقوال تودداً إلى جمهور الناس وتملقاً لهم، أو على الأقل في محاولة لعدم إزعاجهم واستثارة غضبهم، فيورد أخباراً تناسب ذوق هؤلاء ورغبتهم، حتى لو لم يقتنع هو بصحتها، وهناك الكثير من الأمثلة على، ذلك

فإننا قد نجد عبارات الملق والتودد والإخلاص والمحبة تتردد في بعض المراسلات الشخصية، فهل تعبر هذه العبارات عن معناها الحقيقي، أو أنها كتبت من أجل المجاملة والعرف فحسب .

6. قد يؤثر الأسلوب الأدبي الذي كتبت به الوثيقة على صحة ما جاء فيها من معلومات فيعمد الكاتب إلى اللعب بالألفاظ والتقديم والتأخير، والمبالغة، للتأثير في نفس القارئ ، فيجب على الباحث الشك في مثل هذه الوثائق، وتحري تعبيراتها الفنية الجميلة، ومراقبة أسلوب المؤلف ومقارنته بأسلوب عصره، ليكون على علم بالألفاظ والجمل المستعملة التي ترد في الوثيقة. ولكن يجب عدم التمادي في رفض مثل هذه الوثائق، فربما كان هناك مؤرخون موهوبون استطاعوا الكتابة بأسلوب أدبي راق دون الانحراف عن الحقائق التاريخية . أما السلسلة الثانية من الأسئلة التي يجب أن يتوصل بها الباحث لمعرفة دقة المعلومات الواردة في الوثائق والأصول التاريخية، فهي تهدف إلى معرفة قصد الكاتب فيما إذا كان ينوي قول الصدق فعلاً، لكنه وجد كما في موقف اضطره إلى الوقوع في الخطأ دون أن يدري، يأتي وهي :

1. هل كان المؤلف في وضع يسمح له بمشاهدة الواقعة التاريخية واضح وهل كان يتمتع بحواس سليمة وعقل صحيح؟ أو أنه كان عرضة للخطأ، فشاهد ما نقلته إليه حواسه، التي قد تخطىء في نقل الخبر أو أن عقله توهم غير الواقع، أو خانته ذاكرته، ومن المحتمل أيضاً أن يكون وصف الكاتب للحادث التاريخي متأثراً بعوامل لا شعورية، مثل التعصب أو التحيز أو التحامل أو الوهم أو التخيل، ففهم ما وقع أمامه طبقاً لتصوره أو لشرود ذهنه، ما فوت عليه بعض التفاصيل .

2. هل تمتع راوي الحادثة التاريخية بجميع شروط المشاهدة العلمية، وهي أنه كان في موضع يسمح له بالملاحظة بدقة، ودون أي مصلحة عملية، أو رغبة في التوصل إلى نتيجة معلومة، أو أي فكرة سابقة عن النتيجة، وهل سجل مشاهدته فوراً وبنظام محدد للتسجيل، أو أنه تأخر في التدوين، فخانته الذاكرة فلم يستطع نقل الخبر اليقين. إن العوامل التي تؤثر على عدم دقة الكاتب موجودة دائماً، ويتعرض لها الإنسان بطبيعته البشرية .

3. قد يؤكد المؤلف وقائع كان بإمكانه أن يلاحظها، لكنه لم يكلف نفسه عناء مشاهدتها عن كسل أو إهمال، فأعطى معلومات عنها بالنخيل أو التخمين أو أو بمجرد الصدفة وهي معلومات لا تطابق الواقع، وتعد سبباً من أسباب الخطأ الشائع، فقد يكتب أحدهم وصفاً لحفل أو اجتماع ما دون حضوره ذلك الاجتماع، وكم من محاضر جلسات من كل نوع نشرها مخبرون لم يحضروها، وكتبت وفقاً لبرنامج معلوم مقدماً أو وفقاً للإجراءات المعتادة في المراسيم .

4. أن تكون الواقعة المروية صعبة الملاحظة فلا يتمكن الكاتب من مشاهدتها شخصياً لأنها تعبر عن حالة سرية مثلاً، أو أنها تشمل كبيراً من الناس لايمكن التدقيق فيها وإعطاء الخبر اليقين، أو أنها تنطبق على مساحة كبيرة أو عصر طويل، مثل بعض العادات والتقاليد الشائعة ، أو أنها فعل مشترك لجيش بأكمله أو عرف مشترك بين شعب بأسره. ففي مثل هذه الحالات، يجب على الباحث أن يعلم بأن ما قدمه مؤلف الوثيقة، ما هو إلا من قبيل الاستنتاج وليس المشاهدة، فإلى أي حد كان رقيقاً في استنتاجه وما هي

المادة التي بنى عليها هذا الاستنتاج؟ ويمكن التعرف إلى ذلك من خلال دراسة هذا الراوي ومؤلفاته للوقوف على عاداته وتفكيره والحكم على عقليته وتقييم مادته. ولا بد من أخذ الحيطة والحذر من كل الأرقام الضخمة التي وردت في روايته، ولاسيما عن عدد الجنود المحاربين أو القتلى أو المفقودين في المعارك. فمن المحتمل أن يكون مؤلف الوثيقة قد جعل ما هو الصحيح بالنسبة إلى مكان خاص أو ناحية معينة يمتد ليشمل شعباً بأسره أو أمة بكاملها وعصر بتمامه فتكون كتابته تعميماً لا ينطبق على الواقع .

المصادر والمراجع

١. عبدالواحد طة ذنون ,اصول البحث التاريخي .
٢. صفت الشرقاوي , أحب التاريخ عند العرب .
٣. السخاوي , الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ .
٤. طه باقر , طرق البحث العلمي في التاريخ والاثار .
٥. احمد بدر , اصول البحث العلمي .
٦. اسد رستم , مصطلح التاريخ .
٧. عبدالعزيز سالم , التاريخ والمؤرخين العرب .
٨. حسن عثمان , منهج البحث التاريخي .
٩. صلاح الدين المنجد , قواعد تحقيق المخطوطات.